استمارة المشاركـــــة

المشارك الاول **المشارك الثاني**

الاسم واللقب: فوزية ورناني نجيمة قرزط

الجنسية: جزائريةجزائرية

البلد: الجزائرالجزائر

الوظيفة : استاذةاستاذة

الرتبة العلمية : استاذة مساعدة(أ) استاذة مساعدة قسم ب

الجامعة: جامعة 08 ماي 1945 جامعة 08 ماي 1945

الهاتف:0698.63.55.77 0672.12.84.01

البريد الالكتروني:fouziaournani@ gmail.comKorzet.nadjima@ gmail.com

المحورالثاني: الفقر ، البطالة، سوق العمل، دور العمل الجمعوي

عنوان المداخة: التحليل السوسيولوجي لسوق العمل والبطالة في ظل التحول الديمغرافي.

الملخص

يقتضيتحليلنا لسوق العمل ضرورة التعرف على هذا الفضاء الاقتصادي ومدى ارتباطه بالقوى العاملة التي تشكل العامل الأساسي في ممارسة الأنشطة المختلفة، خاصة في ظل المستجدات العالمية والتطورات التكنولوجية والتحولات الديمغرافية وما لها من تأثير على سوق العمل.

فالنمو الديمغرافي المتزايد من شأنه أن يسبب خللا في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، خاصة مع الارتفاع الملاحظ في عدد الوافدين لعالم الشغل. وعليه فإن معدلات البطالة قد تمس مختلف فئات المجتمع خاصة أصحاب الشهادات وهذا ما يخلق فجوة بينهم وبين سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، التحول الديمغرافي، البطالة.

المقدمـــة:

إن التحولاتالاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم،أحدثت تغييرات هامة على الصعيد الاجتماعي، وأثرت تأثيرا واضحا على سوق العمل باعتباره المؤسسة التنظيمية للقوى العاملة والمناصب الشاغرة، أي المكان الذي يتفاعل فيه عرض العمل والطلب عليه.

فالتحول الديمغرافي في الجزائر وما صاحبه من زيادة في عدد السكان ساهم في تزويد سوق العمل بالقوى العاملة والكفاءات المهنية، التي بدورها تعتبر هي العنصر الفعال في تقدم الاقتصاد وتشجيع الاستثمار المحلي والوطني.

لكن الزيادة الديمغرافية ادت الى عدم توازن سوق العمل مما ادى الى ظهور وتطور البطالة بشكل ملحوظ في الآونة الاخيرة، وفي هذا السياق تم طرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر النمو الديمغرافي على سوق العمل في ظل تزايد نسبة البطالة وماهي الحلول المقترحة للحد من الظاهرة؟

اولا : التحليل المفاهمي للبحث :

I– <u>سوق العمل</u> :

1 –تعريفه:

تعرف الموسوعة الحرة سوق العمل" بأنه يمثل نـوع من أنواع الأسواق الاقتصادية، ويوجد باحـثون عن

العمل، وعروض عمل، ويوجد فيه كذلك أصحاب الشركات الذين يخلقون مكان العمل، ويبحثون عن اليد العاملة".

كما يعرف بأنه العلاقة بين كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، فالبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، أي أن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري، ويمكن التمييز بين الأنواع المختلفة لأسواق العمل، لأن خدمة العمل غير متجانسة، فهناك العمالة الماهرة وغير الماهرة، وهناك خدمة

الميكانيكي التي تختلف عن خدمة الطبيب، وتختلف من تخصص لآخر، وبالتالي هناك سوق لكل خدمة من خدمات العمل، كسوق العمل في القطاع الفلاحي وسوق العمل في القطاع السياحي،....الخ.[1]

ويعرف أيضا سوق العمل بأنه كباقي الأسواق فيه المشترون، وهم أصحاب الأعمال، والبائعون وهم العمال، لذا فإن سوق العمل يتكون من المشترين، والبائعين لقوة العمل، وبمعنى آخر يقصد به قوى العرض، وقوى الطلب للعنصر أو السلعة، ومن خلال تفاعل هذه القوى يتحدد الثمن، أو الأجر، والكمية المتبادلة.

وعليه، نجد أن سوق العمل يتألف من عدة عناصر هي:

- **آلية السوق:** تخضع سلعة العمل (أو خدمة العمل) إلى آلية السوق في بلد ما مع بعض القيود المخصصة،

ويتكون السوق كما هو معلوم من لقاء جانبي العرض والطلب، ويتم فيها تحديد كميات كل منها، والأجور المقابلة، كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشآت، والقطاعات.

- **تخطيط القوى العاملة:** إن الفكرة الأساسية في تخطيط القوى العاملة على المستوى الكلي، تستند إلى سعي

البلدان لتوفير توازن في سوق عملها، ليس فقط بالمعنى الاقتصادي الكلي، بل يصل إلى ضرورة موائمة كل من العرض، والطلب من حيث الكم، والنوع (الاختصاص ومستويات المهارة)، والزمان والمكان.

- **عرض العمل:** هو أحد جانبي سوق العمل، حيث يعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق، مقابل

أجر يعتبره كاف لتخلي عن سلعة الفراغ، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها، واستعمال وقت فراغه، وبين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه، نتيجة التخلي عن جزء كبير، وصغير من وقته للعمل السوقي المأجور

---

[1]- زكريا جرفي: **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص5.

- **الطلب على العمل:** هو أحد جانبي سوق العمل، ويشتري أو يستأجر رب العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر العاملين، ويتميز الطلب عن العمل بأنه طلب من أجل الاستفادة، أي أن رب العمل يطلب العامل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، ربما تفوق ما أنفقه في الحصول عليه.
- **المستوى التوازني للعمالة:** إن العرض والطلب يجريان في السوق، ويحددان في سوق حرة، كاملة في وقتواحد، نقطة توازن كمية العمل المطلوب، والعرض، والاجر الذي يرافق تلك الكمية.[1]

وعموما، يمكن تعريف سوق العمل بأنّه الوسط الذي يبحث فيه العاملون بهدف بيع خدماتهم لأصحابالعمل، فهو تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلال مستويات الأجورالذين يقومون باستئجارها مقابل شروط وظروف متفق عليها. كما يعرف بأنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعلفيها عرض العمل والطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل.

II- <u>التحول الديمغرافي</u> :

1- تعريفه: المقصود بالتحول الديمغرافي ذلك النمو السكاني الذي يطرا على حجم السكان من حركتي السكان الطبيعية والمكانية ، حيث يقصد بالأولى التغيير الطبيعي الناجم عن الفرق بين الولادات والوفيات ، ولا نفترض ان تكون الزيادة فعلية بقدر ماهي تغير طبيعي ، نتائجه الزيادة او النقصان الطبيعي، اما المقصود بالحركة الثانية فهو الهجرة والتي تعني تغيير الفرد لموطنه ومن نتائجها الزيادة من خلال الوافدين والنقصان من خلال النازحين وهذا بطبيعة الحال يؤثر على طبيعة المجتمع.[2]

كما يعرف التحول الديمغرافي بانه نظام.: يتميز بمعدل ولادات ووفيات عالي متبوعا بعد ذلك بانخفاض الوفيات، مما يؤدي إلى زيادة في السكان، والتي لا يمكن امتصاصها إلا بالانخفاض الكافي للمواليد، للحصول على توازن بين المواليد والوفيات.[3]

وعليه، فإن نظرية التحول الديمغرافي من النظريات المعترف بها والأوسع انتشارا، والتي توضّ أسباب التغير السكاني على امتداد الزمن. وتعتبر هذه النظرية أن الخصوبة عند السكان والوفيات

---

[1]- جاسم يونس الحريري: **التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص 211، 212.

[2]- يحي عبد القادر، كربالي بغداد، النمو الديمغرافي وتحديات البطالة في الجزائر في افاق 2040، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية**، المجلد 08.

[3]- سمرود كمال، صالي محمد:التحولالديمغرافي في الجزائروانعكاساتهعلىحجمقوةالعمل،**مجلةالباحثفي العلومالإنسانيةوالاجتماعية**،المجلد 15، العدد 01، الجزائر، 2023، ص 122، 123.

تنحدران من مستويات مرتفعة إلى مستويات منخفضة، نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وانخفاض معدل الوفاة يسبق عادة انخفاض الخصوبة، وينتج عن هذا ارتفاع نمو السكان خلال فترة التحول.

2-عوامل النمو الديمغرافي:[1]

2-1: **الخصوبة:** تعتبر من اهم عناصر النمو السكاني وتعني القدرة على الانجاب وهي تختلف من مجتمع الى اخر، كما تختلف من مكان الى اخر، ومن مجموعة سكانية داخل المجتمع الواحد، وهذا عائد الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وثقافية، كما يختلف توزيع الخصوبة.

بين دول العالم اختلافا كبيرا حيث يتراوح معدل المواليد بين 10% الى 55 %، وتتركز المعدلات المعدلات المرتفعة للخصوبة في الدول النامية، والمنخفضة في الدول المتقدمة.

2-2 : **الوفيات:** تعتبر عنصرا جدو هام في عناصر التحول الديمغرافي، واذا كانت تتناقص بالمقارنة مع الخصوبة لا نها تعتبر اكثر ثباتا ، ويمكن التحكم فيها، ولا يبدو اثرها كبيرا في تغير حجم السكان فقط بل في التركيبة السكانية خاصة في التركيب العمري، وعادة ما يرتبط الوفيات بمستوى التعمير، لان التحكم في الوفيات يكون اقل بكثير من التحكم بمستوى الخصوبة.

2-3 : الهجرة : تعد الهجرة من العناصر الاساسية المؤثرة على تغيرات النمو الديمغرافي او السكاني يعد الخصوبة والوفيات، حيث يعتبر هذان المعدلان من النسب البيولوجية العامة التي تتأثر بدرجة محدودة بالمتغيرات الاجتماعية والتي من اهمها الادارة البشرية وحرية الانتقال كما تترك اثرا واضحا على بناء المجتمع ونظمه.

3-المراحل الاساسية للتحول الديمغرافي: يمكن تلخيصها في أربع مراحل أساسية وهي:

-**المرحلةالأولى:** معدلمواليدمرتفع،معدلوفياتمرتفع =معدلنموضعيف (زيادةقليلة).

- **المرحلةالثانية:** معدلمواليدمرتفع،معدلوفياتبدأفيالانخفاض =معدلنمومرتفع.

- **المرحلةالثالثة:** معدلمواليدبدأفيالانخفاض،معدلوفياتمنخفضنسبيا =معدلنموسكانيبطيء.

- **المرحلةالرابعة:** معدلمواليدمنخفض،معدلوفياتمنخفض =معدلنموسكانيمنخفضجدا.[2]

---

[1]- علي توبين علي، **النمو الديمغرافي واثره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر(1971-2002)** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-2003-2004 ص36

[2]- ماجدة محمد عبد الحميد: **دليل السكان**، المكتب المرجعي للسكان، ط4، القاهرة-مصر، 2009، ص85.

وهناك في الحقيقة مرحلة تعرف بما بعد التحول جذبت في الآونة الأخيرة مزيدا من الانتباه، فعندما تنخفض الخصوبة إلى مستويات متدنية جدا، فإن معدل نمو بطيء سرعان ما يتحول إلى معدل نمو سلبي، فكثير من الدول في أوروبا تتميز الآن بمعدلات خصوبة كلية أقل من مستوى الإحلال أي طفلين لكل امرأة .[1]

4-.مراحل النمو الديمغرافي في الجزائر: مر النمو الديمغرافي في الجزائر بثلاث مراحل اساسية نوجزها فيما يلي:[2]

المرحلة الاولى: المرحلة الاستعمارية1851-1962 : يمكن تقسيمها الى ثلاث فترات ، الفترة الاولي تمتد حتى سنة 1872وعرفت بالكوارث الطبيعية والبشرية ما ادى الى زيادة عدد الوفيات، وما نتج عنه انخفاض في عدد السكان، ومع بداية القرن العشرين بدا معدل الولادات والوفيات بالارتفاع مما ادى الى ارتفاع معدل نمو طبيعي منخفض قدر بنسبة تتراوح ما بين 0.5%و 0.37 %خلال الفترة الممتدة بين 1901- 1920 ن وهذا طبعا نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ارتفع معدل النمو الطبيعي الى 1.7 %خلال الفترة الممتدة من سنة 1936- 1945 ليعود الى الانخفاض من جديد نتيجة ارتفاع معدل الوفيات بسبب الحرب العالمية الثانية وعودة المهاجرين الجزائريين ارتفع معدل النمو الديمغرافي الى 2.68 %ثم انخفض في المفترة الممتدة ما بين 1956-1960 نتيجة حرب التحرير.

المرحلة الثانية: مرحلة الانفجار السكاني 1962-1985 تميزت بنمو ديمغرافي سريع ادى الى تضاعف عدد السكان ، مما تشكل معدل نمو طبيعي سريع قدر ب3.3 %خلال الستينات، نتيجة استمرار معدل

المواليد في الارتفاع، وهذا الارتفاع يمكن تفسيره بمحاولة تعويض الخسائر البشرية للثورة التحريرية الى جانب تحسن الظروف الاقتصادية والصحية وزوال الخوف وانتشار الوعي بين السكان

.المرحلة الثالثة: مرحلة انخفاض الخصوبة 1986-2008 تميزت نهاية الثمانيات بمرحلة جديدة في التاريخ الديمغرافي للجزائر، حي شكلت سنة 1986 قطيعة تامة حيث انخفض معدل الولادات وكذلك معدل الوفيات، ويرجع هذا الانخفاض الى تحسن الظروف الصحية والمعيشية، وكذلك التغير في السلك

---

[1]-ماجدة محمد عبد الحميد،**مرجع سابق**، ص79.

[2]- مفيدة عنصر، **تاثير الانتقال الصحي على الخصوبة في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009 ،ص31.

الانجابي نتيجة المخطط الخماسي الثاني الذي دعي الى السهر على حماية صحة المرأة والطفل قصد الوصول الى تكوين اسرة متزنة وكذلك تماشيا مع النمو الاقتصادي للبلاد، مع توفر كافة الوسائل اللازمة لنجاح برنامج تنظيم النسل، مما ادى الى تراجع مستوى الخصوبة.

وعليه فان التحول او النمو الديمغرافي يتغير من مكان لأخر او من دولة لأخرى نتيجة العوامل التي تتحكم فيها.

III-البطالة: إذا كان النشاط الاقتصادي بشتى أنواعه وأنماطه يجلب اليد العاملة، فهو في نفس الوقت ليس قادراعلى توظيف كل المهارات. وتزيد في حدة عدم التوظيف للأزمات المختلفة التي تصيب الاقتصاد الوطني عامة أو أحد قطاعاته خاصة. فيصبح عدد غير المشتغلين لمدة نوعا ما طويلة يكبر مع مر الفترات، فهكذا تشكل ما يسمى بالبطالة.

1- **تعريفها** : فالبطالة هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية اختلفت في تعريفها وتقديم أسباب ظهورها من خلال المدرستين العريقتين الكلاسيكية والكينزية. وما كان هذا الاختلاف إلا نتيجة استعمال أدوات التحليل خاصة بكل مدرسة من تلك المدرستين.

وعلى هذا الأساس تعرف البطالة على أنها الكتلة التي تكمن في عدد الناشطين من السكان الذين يرغبون في العمل بالأجر الساري المفعول، ولم يجدوا مناصب شغل شاغرة. وإذا هي حالة عجز فيها سوق العمل عن امتصاص تلك الكتلة.[1]

كما يمكن تعريف البطالة على النحو التالي:

- الشباب العاطلون عن العمل ذكورا أو إناثا أو حاصلون على مؤهل أو فوق المتوسط أو جامعي.
- القادرون على العمل والراغبون في الحصول عليه.
- يقبل العمل وفق الأجور السائدة. [2]

[1]- أحمد الطويل: **اقتصاد العمل والتشغيل-أسس النظريات والتحاليل-**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص183.

[2]- حسين عبد المطلب الأسرج: **إصلاح سوق العمل في دول التعاون الخليجي**، القاهرة-مصر، 2018، ص36.

2-انواعها:[1]

أ/ البطالة الدورية: تحدث بسبب التغيرات في مستوى النشاط خلال فترة زمنية، الناتجة عن دورية النظم الرأسمالية المتنقلة دوما بين الانتعاش والتوسع وبين الانكماش والازمة الاقتصادية التي يتنج عنها تسريح العمال وتوقيفهم عن العمل.

ب/ البطالة الاحتكاكية: وهي نتيجة تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات نتيجة لنقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى اصحاب الاعمال ايضا .

ج/ البطالة الهيكلية: وهذا الشكل من البطالة يكون نتيجة تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، مما يؤدي الى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل.

د/ البطالة المقنعة: يكون هذا النوع من البطالة عندما يعمل عدد معين من العمال في مرفق او مكان عمل لا يحتاج لهذا العدد من العاملين، فحسب النظرية النيو كلاسيكية فهو الوضع الذي تنخفض فيه الانتاجية الى الصفر او اقل .

هـ/ البطالة الموسمية: يكون هذا النوع نتيجة لموسمية بعض الاعمال، مثل العمل الزراعي او السياحي حيث يزداد الطلب على اليد العاملة في فترة معينة وينخفض في فترات اخرى.

و/ البطالة الاختيارية: والتي تكون بمخض ارادة الشخص سواء عن طريق الاستقالة او عدم الرغبة في العمل .

3-أسباب البطالة في الجزائر: تنقسم اسباب البطالة في الجزائر الى سببين رئيسيين هما: [2]

ا/ الاسباب الخارجة عن ارادة الدولة: نذكر من أهما ما يلي:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول الكبرى.
- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي.
- النمو الديمغرافي.

---

[1]- حوتي واخرون1998 ، **علاقة البطالة بالجريمة والانحرافففي الوطن العربي**، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ط1، الرياض.

[2]- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاق وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية-** ، دار الحامد، الاردن،2008، ص52-54

ب/ الاسباب النابعة من إرادة الدولة: يمكن ايجازها فيما يلي:

- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل.

- البعد المكاني للسياسة السكانية.

-الاختلالات الهيكلية التي يمكن تصنيفها الى ثلاث عناصر اساسية وهي:

*نقص ديناميكية القطاع الانتاجي الزراعي والصناعي

*انخفاض دعم الاستثمارات الانتاجية وتوقفها في بعض الحالات.

*عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل قد نحافظ من خلالها على استقرار سوق العمل او توازنه.

ثانيا-التصور النظري لسوق العمل

1- النظريات المفسرةلسوق العمل:

إن التحليل السوسيولوجي لسوق العمل يتطلب التعرف على مختلف الاتجاهات النظرية التي ساهمت في فهم هذا المفهوم، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1-1- **النظرية الكلاسيكية:** يعتبر الاقتصادي الفرنسي **جان باتيستساي** من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية بنظريتهحول المنافذ.

وعليه، فإن المنظرين الكلاسيكيين يعتبرون سوق العمل على أنه يتكون من العرض والطلب، ويتحدد الأجر الحقيقي الذي يستقر عنده سوق العمل، من خلال تعادل العرض والطلب.

وفي هذا السياق، فإن التحليل الكلاسيكي ينظر للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع، أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل.

1-2- النظرية الكينزية: مؤسس هذه النظرية هو **جون مينارد كينز**، الذي رفض جزء مـن النظرية الكلاسيكية فـــي التشغيل، وهو أن الأجور الحقيقية هي العامل الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة مرونة الأجور، وأشار إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية.

وعليه، فإن كينز قد جاء بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي.

1-3- نظرية اختلال السوق: ترتكز هذه النظرية على تغير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل،

والمتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم بما يجري فيه، وهذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل، وبالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات.

وقد ظهرت هذه النظرية إثر إجراء العديد من الدراسات الميدانية في الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات، التي أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة التقسيم او التجزئة على أساس الجنسية، النوع، المستوى التعليمي، وتقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تتبنى وجود سوقين: سوق رئيسي وآخر ثانوي.[1]

2-العوامل المؤثرة في سوق العمل

عرف سوق العمل في الجزائر تغيرا ملحوظا ناتج عن تأثير مجموعة من العوامل يمكن إيجازها كما يلي:

2-1-العامل الجغرافي: بما أن الأيدي العاملة غير متواجدة في منطقة واحدة ومتوزعة في كل مناطق البلاد، وأنالمؤسسات تأخذ من سوق العمل هذه القوى البشرية، فإننا نشير إلى أن سوق العمل هو مكان جغرافي تتوفر فيه القوى العاملة المتاحة، بحيث يعطي المكان الجغرافي لسوق العمل حدودا إقليمية، مما قد يؤدي إلى صعوبة توظيف الأيدي العاملة من خارج هذه الحدود، وهذا ما يسبب بعد المسافة بين مركز العمل ومكان العمل الذي يقطن فيه العامل أو الموظف، وإما نتيجة لانعدام شبكات الاتصال والمواصلات، أو ارتفاع تكاليف النقل، والتي تعد عائقا اما التشغيل، إضافة إلى بعض المشاكل التي تتمثل في عدم وجود المرافق السكنية القريبة من أماكن العمل، مما يعيق الباحثين عن العمل على مغادرة أماكن إقامتهم، وبالتالي كان لزاما على المؤسسات إيجاد حلول لهذه المشاكل من خلال سكنات ومباني ضحية ومدارس قريبة من هذه المؤسسات لتوزيع أحسن لليد العاملة.

---

[1]- بن شهرة مدني: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص239- 248.

2-2- العامل الديمغرافي: يشكل السكان موردا أساسيا تلجأ إليه المؤسسات عند حاجتها إليه، وبما أن النمو السكاني الذي تعرفه البلادكل سنة، والحجم الهائل من الفئة الشبابية القادرة على العمل، فإن هذا النظام له دور فعال في تحديد حجم العمل وفقا لما يتطلبه سوق العمل.

وقد عرفت الجزائر في مراحل مختلفة نموا ديمغرافيا سريعا خاصة الفئة السكانية النشطة القادرة على العمل، مما يدل على تزايد الطلب على التشغيل، وذلك ما يسبب اختلالات في سوق العمل من خلال ارتفاع معدلات البطالة التي تؤثر بشكل كبير على الملتحقين الجدد بسوق العمل، وأيضا اتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل.

2-3- العامل الاقتصادي: إن هدف هذا العامل يرتبط ارتباطا مباشرا بسوق العمل خاصة في تحديد حجم العمالة،وذلك بالمقارنة مابين العرض والطلب على العمل، فإذا كان الطلب أقل من العرض تكون هناك بطالة، أما إذا كان الطلب أكبر من العرض نكون في وضعية التشغيل التام، وأبسط تعريف للعمالة الكاملة هو أن وضع السوق يتميز بعدم وجود البطالة، إلا انه في الواقع قد لا نستطيع ذلك، بحيث إذا رمزنا لمجموع السكان النشيطين بحرف (س ن) وللسكان المشتغلين بالحرف (س م) فغن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون (س ن)- (س م) يؤول إلى الصفر، أي عندما يكون إجمالي السكان المشتغلين فعلا مقتربا من الصفر ولا يساوي الصفر، والسبب في ذلك ان التشغيل الكامل المطلق الذي يتحقق لو كان (س ن)- (س م)= 0 نادر الوجود في الواقع.

السكانالنشيطينناقصإجماليالسكانالمشتغلينفعلامقتربامنالصفرولايساويالصفر،

والسببفيذلكأنالتشغيلالكاملالمطلقالذييتحققلوكان (س.ن)-(س.م) = 0 نادرالوجودفيالواقع،هذا إن وجد أصلا.

إنهذاالهدفيجعلدائماالدولةفيحالةطوارئ،خاصةإذاكاناقتصادهاغيرمتوازن،وبالتاليتلجأإلىتطبيقعدةسياسا تاقتصاديةوذلكمنأجلالتقليلمنحدةالبطالةوتفاقمها.

2-4-

العاملالسياسي:إنالقوانينوالتشريعاتهيالتيتجعلكلمنالعمالوأربابالعملفيصفواحد،بحيثتحميالعمالمنالمنازعاتضدأربابالعملوذلكلضمانحقوقالعمل،وكذلكفهيتعطيامتيازاتوتسهيلاتلأربابالعملمنأجلالزيادةفيخلقمناصبالشغلوذلكبالاستثماراتالمتجددة،ولمالهذهالقوانينوالتشريعاتمنتأثيراتمباشرةفيسوقالعمل،وذلكإمابتغييرالعرضأوالطلبعلىالعمل،فإنها تكونمناختصاصالدولة،هذهالأخيرةهيفقطمنتقومبعدةإجراءاتتحميمنخلالهاالشغل،نذكرمنها:

- تصدرالدولةتشريعاتتمنعالمؤسساتمنتوظيفأشخاصغيرمسجلينبمكاتباليدالعاملةوتوظيفالأجانببصورةغيرقانونية.
- تخصيصمنحةمنطرفالدولةللأشخاصالعاطلينعنالعمل،

مماقديشجعهمويجعلهمأكثرتفطنافيالبحثعنالوظيفةالمناسبة، إذأنالطلبعلىالعملأصبحيتطلب عدة شروط.

- توسيعوإحداثمشاريعجديدةلامتصاصالقوىالعاملةالعاطلةعنالعمل.
- تشجيعالخواصبالتسهيلاتالممكنةمنأجلخلقمناصبللشغل. [1]

ثالثا-التحول الديمغرافي للقوى العاملة وتحديات البطالة في الجزائر

تحتل القوى العاملة الناشطة في الجزائر مكانة هامة ذات أهمية في تحديد أبعاد رهان التنمية لما تتميز به هذه الموارد من قدرات إنتاجية تكون لها انعكاسات مباشرة على قيمة نسب التطور الاقتصادي والاجتماعي. ويتأثر حجم القوى العاملة بالعامل الديمغرافي، الاقتصادي والاجتماعي مثل: الزيادة السكانية، معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي والهجرة، وقد يؤثر نمو القوى العاملة وحجمها بهذه العوامل والتغيرات التي حدثت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ تعتبر الجزائر من البلدان التي تمتاز بمعدلات مرتفعة للزيادة السكانية (2.2%)، وبالرغم من التراجع المستمر لهذا المعدل إلى 1.86%في سنة 2000، يبقى هذا المعدل أعلى من المعدل المتوسط للعالم 1.7%، والمعدل المتوسط السائد في شمال إفريقيا، مما يؤدي إلى تسارع معدل الانضمام إلى القوى العاملة وتزايد الوافدين إلى سوق العمل.

وبالنظر إلى حجم المجتمع السكاني، فإن هذا الأخير خلق تزايدا معتبرا في حجم القوى العاملة الوطنية من 205 مليون سنة 1986 إلى 6.8 مليون سنة 1994، ليصل إلى 8.5 مليون شخص عند حلول سنة 2000. وعليه، فإن ارتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان، تحدث تصاعد في نسبة العمال الشباب إلى العمال الكبار في سن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أعداد العاملين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، ومن ثم خلق عدد هائل من العاطلين عن العمل والمصابين بمختلف أنواع البطالة. [2]

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة

---

[1]- محمد صالي، فضيل عبد الكريم: النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، **مجلة العلوم العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 17، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 124، 125

[2]- تومي صالح، يحيات مليكة: مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، جامعة الجزائر 1، ص13، 14.

الاقتصادية في الدول النامية والعربية على حد سواء هي تفاقم ظاهرة البطالة والتزايد المستمر والمطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه. [1]

لا شك أن البحث في أسباب مشكلة البطالة لابد من ربطه بنمط عملية التنمية السائدة في كل مجتمع فالجزائر كغيرها من الدول شهد اقتصادها تقلبات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وهو ما أدى إلى تفاقم نسبة البطالة من سنة لأخرى، فقد ميز سوق الشغل في الجزائر في النصف الثاني للثمانينات إلى غاية 1990 ارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30% ، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتي اتسعت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل. [2]

ويمكن القول بأن البطالة في الجزائر في أغلبها بطالة متعلمة لأن العاطلين عن العمل هم خريجي الجامعات والمعاهد ومدارس ثانوية، وهذا يعني إهدار طاقات وموارد تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن ينتج عنها عائد يتمثل في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبﺣ منتجة، فحل مشكلة البطالة ومحاربة الفقر ومعالجة الزيادة السكانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية كلها تتطلب خطط ترسم معالم المجتمع الجزائري مستقبلا على أسس صحيحة.

وللتخفيف من مشكلة البطالة يجب اعتماد تصور بعيد المدى قادر على تأمين فرص العمل وذلك عن طريق:[3]

- التأهيل الحرفي والمهني واكتساب المهارات والخبرات العلمية، لأنه يعتبر من مستلزمات العمل في عصرنا الحالي. كما يجب الارتقاء بنوعية رأس المال البشري من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين، وفي الرعاية الصحية حتى يتأهل الأفراد في سوق العمل لفرص العمل الأفضل.
- توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة المتوسطة والمؤسسات الناشئة التي تلعب دور مهم في خلق فرص العمل، إضافة إلى الشفافية في منﺣ التمويل واعتماد المشاريع.

---

[1]– سميرة العابد، زهية عباز: ظاهرة البطالة في الجزائريين الواقع والطموحات، **مجلة الباحث**، العدد 11، جامعة ورقلة – الجزائر، 2012، ص75.

[2]– مولاي لخضر عبد الرزاق: تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر من 2000–2011، **مجلة الباحث**، العدد 10 جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 195.

[3]– عماري عمار: بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 07، جامعة سطيف، الجزائر، ص 35.

- تطوير نظام مصرفي قادر على مسايرة تطلعات الشباب الجزائري واستراتيجيات التحول.
- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ولا شك أن ذلك سوف يساهم في كب جماح مشكلة البطالة ويساعد في توفير فرص عمل للشباب.[1]

[1]– عماري عمار، **مرجع سابق** ، ص 35.

الخاتمة:

إن الزيادة المرتفعة في عدد السكان تؤدي حتما الى فائض في القوى العاملة والتي لا تتماشى مع النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى عدم استحداث فرص او مناصب عمل بالقدر المطلوب، ومنه عدم قدرة الدولة على استيعاب الاعداد الهائلة من الافراد الذين يعدون بطالين في مجال سوق العمل.

وقد بينت الاحصائيات ان معدل النمو السكاني في سن العمل انتقل من 4.2%كمعدل سنوي ما بين سنتي1980-1986 ليصل الى 2.91% لسنوات 2000-2004 وقد مثلت هذه الفئة حوالي 70 % من مجموع السكان * وحسب الاحصائيات الوطنية فان 84% من البطالين هم من فئة الشباب والذين لم يتجاوز سنهم30 سنة وع بداية الالفية الثالثة عرفت الجزائر وضع اقتصادي جدو متدهور خاصة بعد ازمة المحروقات سنة 1986 ثم تلتها ازمات متعددة على راسها الازمة الامنية والسياسية وانعكاسها على الناحية الاجتماعية والاقتصادية مثل اعادة هيكلة المؤسسات التي ادت الى تسريح عدد هائل من العمال، وكذا حالات النزوح الريفي نظرا للأوضاع الامنية ما بين سنوات 1991-2000 مما اضطر عددا هائل من الفلاحين والمزارعين لترك اراضيهم ونشاطاتهم وهجرتهم الى المدن بحثا عن الامن والسلام وهذا ما شكل زيادة معتبرة في نسبة البطالة حتى بلغت سنة 2000 ما يقارب 56.76% من مجموع السكان، شكلت منها نسبة الشباب 55 %وهي نسبة معتبرة ، استوجبت تدخل عاجل من السلطات المعنية للحد من الاثار السلبية للبطالة من جهة والمحافظة على توازن سوق العمل من ناحية اخرى، حيث حاولت السلطات استيعاب وامتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة عن طريق برامج الانعاش الاقتصادي، الا ان النتائج لم تكن في المستوى المطلوب فقد استمرت هذه الحالة الى اواخر سنة2010، حيث بلغي نسبة الشباب البطلين والذين لم تتجاوز سنهم 30 سنة ما يقارب 73.4 %من مجموع البطالين، وقد عرفت هذه النسب تراجعا ملحوظا في سنوات 2011- 2016 رغم بقائها مرتفعة، وهذا طبعا راجع الى برامج التشغيل المؤقت وبرامج المساعدة على الادماج التي استوعبت اكبر عدد من البطالين، والتي بدورها عرفت تراجعا جراء الازمة البترولية سنة 2014 مما يؤكد عدم جدوى هذه البرامج التي كانت ظرفية فقط.[2]

كما شكلت نسبة البطالة في اوساط الشباب الجامعي نسبة معتبرة قدرت ب:21.5 % من مجموع الشباب البطال ، وهذا جدو مؤسف لان التحصيل الدراسي للفرد لابد ان يزيد من فرصه للحصول على

* النسب ما خوذة من الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع. /http//www.ons.dz

[2]- بوهراوة عزالدين، صلاح الدين عمراوي، 2018، النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 10، العدد5، ص105

العمل وتحسين مستوى المعيشة، وقد عرفت هذه النسبة تراجع مع سنة 2014 لتشكل 14.1%وهذا بطبيعة الحال يعود دوما لبرامج التشغيل المؤقت.

من خلال ما سبق نلاحظ وجود فجوة او عدم موازنة بين المؤسسات المسؤولة عن تكوين وتأهيل اليد العاملة كالجامعات ومؤسسات التكوين وبين سوق العمل الذي يعرف فائضا في بعض المهن وعجزا او نقصا في مهن اخرى في ذل النمو الديمغرافي الذي تعرفه الجزائر.

المقترحات:

اولا: يجب على الهيئات المسؤولة اتخاذ اجراءات استعجالية وفعالة للحد من البطالة التي لها انعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع وهذا من خلال الموازنة مع سوق العمل، كإيجاد مصدر بديل عن المحروقات لتمويل الاقتصاد الوطني ، وخلق مناصب عمل جديدة قد تحافظ من خلالها على استقرار سوق العمل .

ثانيا: ابرام اتفاقيات ما بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع سواء الاقتصادية، الصناعية ، السياسية وحتى التعليمية لمعرفة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل للحد من الثغرات الموجودة، وكذلك مع مؤسسات التكوين المهني.

ثالثا: تشجيع الفئات المختلفة من الشباب وخاصة الجامعي على الاستثمار والنشاط المقاولاتي عن طريق غرس الروح المقاولاتية وتنميةالثقافة المقاولاتيةلدى هذه الفئة، وذلك باستحداث برامج للتوعية سواء عن طريق وسائل الاعلام او عن طريق الملتقيات.

رابعا: محاولة ايجاد طرق جديد لتنظيم النسل من اجل خلق التوازن بين النمو الديمغرافي وسوق العمل.

قائمـــــة المراجـــع.

I- الكتب:

1-احمد الطويل، **اقتصاد العمل والتشغيل، اسس النظريات والتحاليل**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021.

2-جاسم يونس الحريري، **التنافس الدولي والاقليمي في العراق، وانعكاساته على العلاقات الخارجية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2016.

3-حسين عبد المطلب الأسرج، **اصلاح سوق العمل في دول التعاون الخليجي**، القاهرة، مصر، 2018.

4-حوتي واخرون، **علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، اكاديمية نايف للعلوم الامنيةط1،الرياض،1998.

5- ماجدةمحمد عبد الحميد، **دليل السكان، المكتب المرجعي للسكان**،ط4،القاهرة ، مصر،2009.

6-مدني بن شهرة ، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،- التجربة الجزائرية**-دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن،2008.

II- المجلات:

7- بوهراوة عزالدين ، صلاح عمراوي ، النمو الديمغرافي وتحولاته في الجزائر، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية** ، المجلد 10 ، العدد 5، الجزائر 2018 .

8- عماري عمار ، بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد7، جامعة سطيف ، الجزائر.

9- سميرة العابد ، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر الواقع والطموحات ، **مجلة الباحث** ، العدد11، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2012 .

10- مولاي لخضر عبد الرزاق ، تقييم اداءات التشغيل في الجزائر من 2000-2011 ، **مجلة الباحث** ، العدد10 جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011.

11- تومي صالح و يحيات مليكة، مشكلة البطالة في الجزائر، دراسة استطلاعية عن ابعادها واسبابها، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، جامعة و الجزائر.

12-محمد صالي وفضيل عبد الكريم، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 17، الجزائر، ديسمبر 2014.

13- سمرود كمال ، صالحي محمد ، التحول الديمغرافي في الجزائر و انعكاساته على حجم قوة العمل ، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية** ، المجلد15 ، العدد01 ، الجزائر2023 .

14- يحي عبد القادر، كربالي بغداد ، النمو الديمغرافي وتحدي البطالة في الجزائر في افاق 2040 ، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية** ، المجلد08 ، العدد2020/02 .

III- الرسائل:

15 - مفيدة عنصر ، **تأثير الانتقال الصحي على الخصوبة في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009.

16- علي توبين ، **النمو الديمغرافي و اثره على التنمية المستدامة** ، دراسة حالة الجزائر- 1972-2002- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2003-2004.

IV- المواقع الالكترونية.

17- الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع /http//www.ons.dz